كشف مصدر مسؤول في مديرية كهرباء محافظة كركوك أن وزارة الكهرباء تتسبب بضياع طاقة توليدية تقدر بـ٣٢٠ ميغاواط بعد تركها معدات لمحطة دبس الغازية في العراء منذ سنوات، وفي حين أكد مجلس كركوك أن المحافظة اتجهت لشراء الطاقة الكهربائية من إقليم كردستان لعدم تمكن الوزارة من إنشاء محطات كهربائية، أشارت الوزارة إلى أن الوحدات التوليدية للمحطات الكهربائية تتحمل جميع الظروف الجوية بعد خزنها.

كشفت عن ترك المعدات بالعراء

كركوك تحمّل الكهرباء مسؤولية عرقلة مشروع ينتج ٣٢٠ ميغاواط

□ بغداد - كركوك /المدى

وقال المصدر لـ"السومرية نيوز": إن "الوزارة تسببت في ضياع طاقة توليدية قدرها ٣٢٠ ميغاواط كان يمكن أن ترفد المنظومة الوطنية منذ خمس سنوات لعرقلتها مشروع إنشاء محطة توليد جديدة في محطة دبس الغازية"، معتبراً أن "بعض مسؤولي الوزارة ليست لديهم بعد رؤيا في التعامل مع إحدى الشركة الروسية المكلفة بتنفيذ المشروع".

وأضاف المصدر الذي طلب عدم الكشف عن اسمه، أن "معدات المشروع الثمينة مكدسة في ساحات خزن مشروع الدبس حتى الآن"، مطالباً بـ"ضرورة الاستعانة بشركات عالمية لفحص معدات المشروع المكدسة في المخازن قبل المباشرة بنصبها وتشغيلها".

ولفت المصدر إلى أن "مشروع كهرباء دبس تمت المباشرة بتهيئة عقده والمواصفات الفنية منذ الثامن من تموز ٢٠٠٠، مع شركة باور مشين الروسية بكلفة ٨٠ مليوناً و٣٤ ألفاً و٥١١ دولاراً"، مبيناً أن "تأخر فتح رسالة الاعتماد المصرفي في ذلك الوقت وبدء الحرب الأميركية على العراق عام ٢٠٠٣، أجّلا المباشرة الفعلية بالمشروع وتم توقيع العقد في الثالث من أيلول ٢٠٠٥، ومن ثم عقد أول اجتماع فني بين الطرفين في الثالث من نيسان ٢٠٠٦ الذي يعد الوقت الحقيقي للبدء بأعمال التصنيع معدات المشروع".

واعتبر المصدر أن "تأخر فتح الاعتماد الأول والثاني في الموعد المحدد من قبل الأمم المتحدة وتأخر صرف المواد الواصلة إلى العراق مدة تقارب سبعة أشهر، دفع شركة باور مشين إلى المطالبة بتعويضات"، مؤكداً "وصول معدات المشروع ومن ضمنها التوربين والمولدة والمحولة كانت الشركة الروسية قد تسلمت ٦٦ مليونا و٤٩١ ألفاً و٩٢٥ دولاراً والتي تعادل ٨٣٪ من مبلغ العقد الأول".

وأكد المصدر أن "الشركة طالبت وزارة الكهرباء في الخامس من آب ٢٠٠٨، بمبلغ إضافي يبلغ ٥٩ مليوناً و٥٨٠ ألفاً و٢٤٤ دولاراً لتغطية نفقات المعدات غير الواصلة إلى الموقع وتم تخفيض المبلغ إلى ٥٥ مليوناً"، لافتاً إلى أن "الوزارة لم توافق على هذا العرض وتم إنهاء التعامل مع شركة باور مشين منذ ذلك الحين".

وكشف المصدر أن "مبلغ الزيادة المطلوبة من قبل الشركة الروسية لم تدفع حينها من قبل الوزارة مما أدى على خسارة الشبكة الوطنية ٣٢٠ ميغاواط من الكهرباء كل ساعة"، مشدداً على أن "مشروع دبس يحتاج إلى قرارات حاسمة وغير روتينية".

من جانبه قال نائب رئيس مجلس محافظة كركوك ريبوار الطالباني إن "وزارة الكهرباء أخفقت وهي غير جادة في حل مشاكل الطاقة في العراق عامة وكركوك بشكل خاص"، معتبراً أن "الوزارة لم تتمكن من إنشاء محطات كهربائية في المحافظة ومنها محطة الدبس التي ما زالت معداتها مخزونة ومنذ سنوات".

وأضاف الطالباني أن المحافظة لجأت إلى شراء الطاقة الكهربائية من احد المستثمرين في إقليم كردستان بطاقة ٢٢٥ ميغاواط"، مبيناً أن "المحافظة عانت من أزمة الكهرباء نتيجة قلة حصتها من الطاقة الوطنية والتي تتراوح بين ٢٣٠ إلى ٢٧٠ ميغاواط".

وتابع الطالباني أن "المجلس لم يجد رداً من وزارة الكهرباء لعدم تنفيذ محطة الدبس بعد أن شكا وناقش أكثر من مرة معها للوقوف على حيثيات عدم تنفيذها لهذا المشروع"، موضحاً أن "لدى المجلس معلومات كاملة عن مراحل المشروع الذي يعد من المشاريع الإستراتيجية لو نفذ بشكل صحيح".

واعتبر الطالباني أن "هناك مشاكل مالية وفنية بين الوزارة والشركة الروسية التي تعاقدت معها في تجهيز والإشراف على محطة كهرباء الدبس"، مشيراً إلى أن "المجلس سعى للاتفاق مع شركات أجنبية لتنفيذ المشروع إلا أن مشاكل فنية وهندسية وقفت دون تنفيذه الذي يحتاج إلى دراسة حقيقية".

من جهته قال المتحدث باسم وزارة الكهرباء مصعب المدرس إن "الوزارة وقعت خلال مذكرة التفاهم في ٢٠٠١ عقداً مع شركة باور مشين الروسية لتجهيز العراق بوحدتين توليدية بطاقة ١٦٠ ميغاواط لكل وحدة وبطاقة إجمالية تبلغ ٣٢٠ ميغاواط لنصبها في محطة الدبس الغازية والإشراف عليها"، مبيناً أن "الشركة جهزت ما يقارب الـ ٨٠٪ من المعدات الخاصة".

وأكد المدرس أن "الشركة توقفت عن التجهيز بعد العام ٢٠٠٣، بسبب مطالبتها بأموال إضافية كبيرة"، موضحاً أن "الوزارة ألغت العقد مع الشركة لتنصلها عن التنفيذ بعد أن فشلت في التوصل معها على اتفاق بشأن هذه الأموال خلال الوفد الذي تم إرساله إليها لاحقاً وخلال زيارة رئيس الوزراء نوري المالكي لروسيا خلال العام ٢٠٠٨".

ولفت المدرس إلى أن وزير الكهرباء كريم عفتان أوعز خلال زيارته الأخيرة لموقع المحطة بالإعلان عن المشروع بعد إكمال المتطلبات الخاصة بالمحطة ليتم تجهيز المتبقي منها والمباشرة بالتنفيذ من قبل الشركة التي سيرسى عليها العرض"، مؤكداً أن "الإعلان عن المشروع سيتم خلال الأسبوعين المقبلين".

وأوضح المدرس أن "الوحدات التوليدية مصممة ومصنعة لكي يتم نصبها في العراء وهي بذلك تتعرض للأمطار والغبار والأتربة وإلى ارتفاع درجات الحرارة وتتحمل كافة الظروف الجوية سواء قبل النصب أو حتى بعده"، مبينا أن "الأشخاص الذين يتحدثون عكس ذلك ليست لديهم أي خبرة فنية بهذا المجال".

وتابع المدرس أن الوزارة تعاقدت خلال شهر كانون الأول من العام ٢٠١١، مع شركة صانير الإيرانية لإنشاء وحدتين توليدية في محطة دبس الغازية بطاقة ١٦٠ ميغاواط، وبطاقة إجمالية تبلغ ٣٢٠ ميغاواط"، مشيراً إلى أن "الشركة باشرت إنشاء المحطة بعد أن تم وضع الحجر الأساس من قبل الوزارة قبل ثلاثة اشهر".

وتضم محافظة كركوك، ٢٥٠ كم شمال شرق العاصمة بغداد، ثلاث محطات إنتاجية وهي تازة وملا عبد الله والدبس الغازية.

وكانت وزارة الكهرباء أعلنت، في (٢٠ حزيران ٢٠١٢) عن وضع الحجر الأساس لمحطة توليد جديدة شمال غرب كركوك، بطاقة إنتاجية قدرها ٣٢٠ ميغاواط وبكلفة ٧٢ مليون دولار تمول من قبل مجلس كركوك مقابل تخصيص إنتاجها لتأمين حاجة المحافظة.

الجنة المالية ترجح المباشرة بحذف الأصفار خلال تموز من العام المقبل

□ بغداد /وكالات

رجحت اللجنة المالية البرلمانية أن تتم المباشرة بحذف الأصفار وتبديل العملة خلال شهر تموز من العام المقبل، وفيما بينت أن البنك المركزي أزال جميع المخاوف من ذلك، أكدت أن الحكومة ستدعم هذا المشروع بعد تزويدها بايجابياته وسلبياته.

وقال عضو اللجنة هيثم الجبوري في تصريحات صحفية إن "اللجنة المالية تساند مشروع حذف الأصفار وتبديل العملة، ولا بد من إشراك الحكومة بهذا المشروع باعتبارها المسؤولة عن رسم السياسة المالية للبلاد"، مرجحا أن "تتم المباشرة بهذا المشروع خلال شهر تموز من العام المقبل ٢٠١٣".

وأضاف الجبوري أن "البنك المركزي أزال كافة المخاوف من عملية تبديل العملة، بعد التحذيرات من إجراء عمليات غسيل للأموال أو زيادة حجم التضخم"، مشيرا إلى أنه "شكل لجانا مختصة للسيطرة على ذلك".

وأكد الجبوري أن "الحكومة العراقية لم تعترض على أصل المشروع، لكنها اعترضت على عدم علمها بذلك"، لافتا إلى "أنها ستدعم المشروع بعد تزويدها بايجابيات وسلبيات المشروع".

وكانت اللجنة المالية في مجلس النواب أبدت، في ١٣ تموز ٢٠١٢، تأييدها لاستبدال العملة الحالية، وفي حين اشترطت استعداد البنك المركزي لهذه الخطوة، أكدت أن البنك يحتاج لعام آخر للبدء بعملية الاستبدال.

فيما أعلنت، في (١١ تموز ٢٠١٢)، عن الاستعداد لاستيضاح أسباب تردد مجلس الوزراء بشأن تبديل العملة على الرغم من أن البنك المركزي أكد قدرته على ذلك من دون حدوث عمليات تزوير تؤثر على الاقتصاد الوطني.

وأعلنت عضو اللجنة المالية البرلمانية نجيبة نجيب في (الثالث من تموز ٢٠١٢)، أن موازنة العام المقبل ٢٠١٣، ستكون بالعملة الجديدة بعد حذف ثلاثة أصفار من العملة الحالية، معتبرة أن عزوف التجار والشركات عن تداول العملة العراقية وراء تبني البنك المركزي مشروع حذف الاصفار.

فيما اعتبر مستشار رئيس الوزراء للشؤون الاقتصادية عبد الحسين العنبكي، في (٢٥ آب ٢٠١١)، أن رفع الاصفار عن العملة يعد اكبر عملية فساد في العراق لو تمت خلال هذه الفترة، وتندرج تحت مسمى العبث الاقتصادي، محذراً من "مافيات عملة" تستعد لتزوير ترليونات الدنانير العراقية لاستبدالها في ضوء التغييرات المرتقبة.

ويذكر أن بعض الخبراء الاقتصاديين يرون أن العراق غير مهيأ في الوقت الحاضر لحذف الأصفار من الدينار العراقي، مشيرين إلى أن الحذف يحتاج إلى استقرار امني وسياسي فضلاً عن الاستقرار الاقتصادي.

ارتفاع حجم تداول البورصة في تموز الماضي إلى ٨٩ مليار دينار

□ بغداد / المدى

أعلنت سوق العراق للأوراق المالية عن ارتفاع حجم التداول لشهر تموز الماضي إلى أكثر من ٨٩ مليار دينار، فيما وافق مجلس محافظي السوق على إدراج شركة آسيا سيل في سوق الأوراق المالية وفق شروط معينة. وتداولت السوق خلال شهر تموز الماضي ٦٩ مليارا و١٥٩ مليون سهم، بقيمة ٨٩ مليارا و٨٩٠ مليون دينار، مقارنة بشهر حزيران الماضي الذي بلغ مجموع الأسهم المتداولة فيه ٦٠ مليارا و٨٥٠ مليون سهم، بقيمة ٦٧ مليارا و٩٦٤ دينارا، فيما بلغ عدد الشركات المتداولة ٦٩ شركة من أصل ٨٤ مدرجة الكترونيا في السوق. وسجل معمل إنتاج الألبسة الجاهزة أكثر الشركات ارتفاعاً في قيمة التداول تليه العاب الكرخ السياحية، فيما كانت أكثر الشركات انخفاضاً مدينة العاب الموصل تليها بغداد لخدمات السيارات، وبلغت العقود التي تداولها المستثمرون في السوق لشهر تموز ١٢ ألفا و٦٦٩ عقداً مقارنة بسبعة آلاف و٩٣٠ عقداً لشهر حزيران الماضي. وبلغ نصيب الأسهم المتداولة شراء من قبل المستثمرين غير العراقيين لشهر تموز الماضي مليار و٨٥٩ سهما بقيمة مليار و٧٨٦ مليون دينار، فيما بلغت الأسهم المتداولة بيعاً خمسة مليارات و٤٥٥ مليون سهم بقيمة ستة مليارات و٩٩٣ مليون دينار، فيما تم تنفيذ ٨٠٢عقد شراء و١٠٤٠عقد بيع من أصل العقود المنفذة. وشهدت السوق في تموز الماضي موافقة مجلس محافظي السوق على إدراج شركة آسيا سيل في سوق العراق للأوراق المالية وفق شروط معينة.

في الوقت نفسه استبعد الخبير المالي نافع الياس عبو زيادة نشاط البورصة من خلال ارتفاع مؤشر الأسهم عند دخول شركات الهاتف النقال الى سوق العراق للأوراق المالية، معللاً أسباب استمرار انخفاض مؤشر البورصة بعزوف المستثمرين الأجانب من الدخول الى البيئة العراقية للاستثمار.

وقال عبو إن شركات الهاتف النقال تعتبر حالها حال الشركات الاستثمارية المسجلة في السوق، فعند تسجيلها في سوق الأوراق المالية فهي لا تضيف شيئا للسوق ولا تؤثر عليه، ونشاط البورصة يبقى على ما هو عليه.

وأرجع أسباب استمرار انخفاض مؤشر الأسهم خلال الفترة الماضية الى عزوف المستثمر الأجنبي من الدخول للبيئة العراقية وشرائه للأسهم، ما جعل أسعار الأسهم تتراجع وأدى الى انخفاض مؤشر السوق لأيام متتالية، مشيراً الى أن ارتفاع درجات الحرارة والوضع الأمني والسياسي غير المستقر هما من أسباب امتناع المستثمرين الأجانب عن المجيء للعراق. ويذكر أن سوق العراق للأوراق المالية سمح لشركات الهاتف النقال "اسياسيل وزين وكورك" بالتسجيل في السوق، وشهد مؤشر البورصة العراقية خلال الفترة الماضية انخفاضاً مستمراً ولأيام متتالية. وتأسست سوق العراق للأوراق المالية في حزيران (٢٠٠٤) في بغداد، وتعمل تحت إشراف هيئة الأوراق المالية العراقية وهي هيئة مستقلة تم تأسيسها على غرار الهيئة الأميركية للأوراق المالية والبورصات.

وقبل عام ٢٠٠٣ كان يطلق على السوق الحالية باسم "بورصة بغداد" والتي تديرها وزارة المالية العراقية، أما الآن فهي هيئة ذاتية التنظيم، وعند افتتاحها كانت هناك (١٥) شركة مدرجة في السوق، وحالياً تم ادراج (١٠٠) شركة، وتشمل الشركات المدرجة في السوق قطاعات المصارف والتأمين والاستثمار والخدمات والشركات الصناعية والزراعية وحتى الشركات السياحية، ويبلغ عدد الشركات المدرجة حتى شهر نيسان ٢٠١٢ (٨٦) شركة.

بعد ارتفاع أسعاره في الأسواق

الزراعة تقرر السماح باستيراد البصل

□ بغداد / المدى

قررت وزارة الزراعة السماح باستيراد محصول البصل لارتفاع أسعاره في الأسواق المحلية، مشيرة إلى امتلاكها مؤشرات يومية لمعرفة أسعار الخضر والفواكه.

وقال وكيل الوزارة الإداري والمالي غازي العبودي إن وزارة الزراعة قررت السماح باستيراد محصول البصل لارتفاع أسعاره في الأسواق المحلية"، مبينا أن "الوزارة فاتحت اللجنة الاقتصادية في مجلس الوزراء للموافقة على هذا القرار".

وأضاف العبودي أن محصول البصل انخفض إنتاجه في العراق بعد وصوله إلى ذروة الإنتاج خلال الفترة الماضية مما أدى الى ارتفاع أسعاره في الأسواق مع ثبات الطلب عليه"، مشيرا إلى أن "استيراده سيكون إما جزئيا أو كليا وحسب ما تقرره اللجنة الاقتصادية في مجلس الوزراء".

وأوضح أن "المؤشرات المتاحة لدينا تؤكد ارتفاع أسعاره في الأسواق المحلية"، لافتا إلى أن "الوزارة لديها روزنامة زراعية إضافة الى مؤشرات السوق اليومية لمعرفة أسعار الخضر والفواكه في الأسواق للمحافظة على أسعار وكمية الخضر والفواكه الموجودة".

وكانت وزارة الزراعة قررت، في (٢٦ شباط ٢٠١٢)، منع استيراد المحاصيل الزراعية من الخضر من جميع دول الجوار دعما للإنتاج الوطني، ولإعطاء فرصة للإنتاج المحلي للمنافسة في السوق العراقية من جديد.

وتشهد الأسواق ارتفاعا حادا في المحاصيل الزراعية لا سيما محصول البصل الذي وصل إلى أكثر من ألفي دينار عراقي للكيلو غرام الواحد، تزامنا مع شهر رمضان، بعد أن كان سعر الكيلو غرام الواحد لا يتجاوز الـ ٥٠٠ دينار عراقي.

وأطلقت الحكومة مبادرة شاملة للنهوض بالواقع الزراعي بالبلاد في اب من عام ٢٠٠٨، فيما حددت سقفا زمنيا قدره عشر سنوات لبلوغ العراق مرحلة الاكتفاء الذاتي من المحاصيل الإستراتيجية.

وتشمل المبادرة من بين أمور أخرى، دعم الفلاحين بالبذور والأسمدة والمبيدات الزراعية، واستصلاح الأراضي وضمان شراء الإنتاج من المحاصيل الإستراتيجية بأسعار السوق، اضافة الى تخصيص صناديق إقراض متنوعة منها صندوق تنمية النخيل القائم منها والجديد، وصندوق تقنيات الري الحديثة، وصندوق الثروة الحيوانية، وصندوق لأغراض دعم المشاريع الإستراتيجية، وصندوق إقراض صغار الفلاحين.

ويذكر أن وزارة الزراعة كانت اصدرت قرارا في نيسان ٢٠١٠، بحظر استيراد الخضراوات الا انها عادت وفتحت باب الاستيراد لبعض انواعها في ١٢ آب من العام نفسه بسبب عدم قدرة الإنتاج المحلي على تلبية حاجة السوق العراقية بشكل كامل.